

## خلاصة الحكم

## اسم المشتكى عليه

باسم توفيق عبيده	غرامة عشرة دناتير والرسم
محمد عبدالسلام صالح	غرامة عشرة دناتير والرسم
علي محمد احمد عبدالحيد	غرامة عشرة دناتير والرسم
محمد ابراهيم الخطيب	غرامة عشرين دينار والرسم
احمد توفيق علي	غرامة عشرة دناتير والرسم
سالم احمد سالم الطويل	غرامة عشرة دناتير والرسم
انور علي مقبل مغليرة	غرامة عشرة دناتير والرسم
المهندس غسان الاسير	غرامة خمسين دينار والرسم
علي شليخ خليل بوعنه	غرامة ١٠٠ دينار والرسم
عادل نايل علي	غرامة عشرة دناتير والرسم
سبيل حسين ادم العيسى	غرامة عشرة دناتير والرسم
علي محمد الحسن البصول	غرامة عشرة دناتير والرسم
مازن محمد علي محمد	غرامة عشرة دناتير والرسم
محمد يحيى الاحمد موسى	الحبس ثلاثة اشهر والرسم محسوبه له مدة
ابراهيم علي محمد الحواج	التوقيف والحكم عليه بالتضمينات البالغة ٥٠٠
	دينار للمشتكى المدعي بالحق الشخصي وتضمنه
	والرسم

٢٣٠

للمملكة الأردنية الهاشمية  
السلطة التنفيذية

عمان : الاثنين ١٤ جمادى الثانية سنة ١٤١١ هـ . الموافق ٣١ كانون اول سنة ١٩٩٠ م . العدد ٣٧٣٥

## القرص

## الصفحة

٢٢٨٦	اعلان صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور
٢٢٨٧	قانون رقم ١١ لسنة ١٩٩٠ قانون معدل لقانون استقلال القضاء .
٢٢٩٠	قانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٠ قانون معدل لقانون استقلال القضاء
٢٢٩١	تعليمات رقم ٤ لسنة ١٩٩٠ تعليمات لجان رعاية شؤون المساجد في المملكة

مديرية المطابع العسكرية

هكذا منه الأصل

## أحكام

صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلن انه عملا بالمادة ٩٤ من الدستور احيل القانون المؤقت رقم ١٣ لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون استقلال القضاء المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٣٦١٤ تاريخ ٩-٣-١٩٨٩ الى مجلس الامة لمدخل عليه المجلس بمقتضى التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلسا الامين والنواب وصدرت الارادة الملكية السلبية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم ١٣ المشار اليه .

رئيس الوزراء  
مضر بدران

١٩٩٠م-١٤١٢هـ

## مخبر الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور وبناء على ما قرره مجلسا الامين والنواب بصالح على القانون الاتي وتأمر بمصادره وإضماره الى قوانين الدولة :-

قانون رقم ١١ لسنة ١٩٩٠  
قانون معدل لقانون استقلال القضاء

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون استقلال القضاء لسنة ١٩٨٩ ) ويقرأ مع القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كتقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ٢ من القانون الاصلي بضميمة عبارة ( وكيل الوزارة ) الواردة في تعريف كلمة ( القاضي ) والاستعانة عنها بعبارة ( الامين العام لوزارة ) .

المادة ٣ - يلغى نص المادة ٤ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

## المادة ٤ -

يتألف المجلس القضائي من :-

- ١ - رئيس محكمة التمييز
- ٢ - رئيس محكمة الاستئناف
- ٣ - رئيس النيابة العامة لدى محكمة التمييز
- ٤ - الامين العام لوزارة
- ٥ - رؤساء محكم الاستئناف
- ٦ - اقدم المفتشين في الوزارة
- ٧ - اقدم قاضيين في محكمة التمييز
- ٨ - رئيس محكمة بدائية من

المادة ٤ - يلغى نص المادة ٥ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

## المادة ٥ -

١ - في حالة غياب رئيس المجلس القضائي يتولى رئيس محكمة العدل العليا رئاسة المجلس وإذا

غابا يتولى رئاسته اقدم الحاضرين .

٢ - في حالة غياب رئيس النيابة العامة لدى محكمة التمييز ينضم الى المجلس النقيب العام في

محكمة

٣ - في حالة غياب رئيس مجلس محكم القضاة الذي يليه في الانتماء

٤ - في حالة غياب رئيس اي محكمة استئناف ينضم للمجلس اقدم الامم في تلك

الحكمة

٥ - في حالة غياب رئيس محكمة بدائية من ينضم للمجلس اقدم الاعضاء في تلك المحكمة .

ب - تعني كلمة ( الغياب ) لاغراض هذه المادة الغياب عن الوظيفة .

هكذا منه الأصل



المادة ٥ - تعدل المادة ٧ من القانون الأصلي بإضافة ما يلي إلى آخرها ( ويعتبر إنشاء سر الداوولة لدى المجلس بمثابة إنشاء سر الداوولة لدى المحاكم ) .

المادة ٦ - يلغى نص المادة ٨ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -

#### المادة ٨ -

يؤدي المجلس رايه من تلقاء نفسه أو بناء على طلب الوزير في المسائل المتعلقة بالقضاء والتبليغ وذلك بأن يضع رئيس المجلس في مطلع كل سنة تقريراً سنوياً يرفعه إلى المجلس لمناقشته وإقراره ثم رفعه إلى الوزير يتضمن صورة عن أوضاع المحاكم وسير أعمالها في السنة السابقة مع تزويد الوزير بالقرارات التشريعية والتنظيمية التي يراها مواتية لمصلحة القضاء ، وذلك في ضوء القرارات الصادرة من محكمة التمييز والمعدل العليا .

المادة ٧ - يلغى نص المادة ١٥ من القانون الأصلي ويستعاض منه بالنص التالي : -

#### المادة ١٥ -

١ - يقسم القضاء عند تعيينهم وقبل مباشرتهم وظلهم القسم التالي :  
« أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً للملك والوطن وأن أحكم بين الناس بالعدل وأن أحترم القوانين وأؤدي وظفي بكل أمانة وإخلاص وأن أتم سلوك القضي الصالح الشريف » .  
ب - يؤدي كل من رئيس محكمة التمييز ورئيس محكمة العدل العليا اليدين المنصوص عليها في الفقرة ١ من هذه المادة أمام الملك .  
ج - يؤدي قضاة محكمة التمييز وقضاة محكمة العدل ورئيسا النيابة العامة لديهما ورؤساء محكمتهم الاستئناف اليدين المنصوص عليها في الفقرة ١ من هذه المادة أمام المجلس القضائي ، وأما القضاة الآخرون فيؤديون اليدين قبل مباشرتهم العمل أمام رئيس محكمة التمييز .

المادة ٨ - تعدل المادة ١٩ من القانون الأصلي على النحو التالي : -

١ - تعدل الفقرة ١ من هذه المادة بإضافة العبارة التالية إلى آخرها ( على أن يكون للتقرير الصادرة عن المنتخبين بحق القضاة دور رئيسي متد بحث ترفيعهم ) .

٢ - يلغى نص الفقرة ٢ منها ويستعاض منه بالنص التالي :

د - لا يجوز ترفيع القاضي من درجة لأخرى حتى الدرجة الثالثة قبل انقضاء ثلاث سنوات على حلوله في تلك الدرجة إلا إذا عين في أعلى موطئها فيجوز ترفيعه بعد انقضاء سنة على تعيينه وتعطى الأولوية في الترفيع عند التساوي في الكفاءة إن اجتاز الدورات التي حددتها الوزارة في المهام القضائية ، أما القاضي في الدرجات الثانية والأولى والخاصة فيجوز ترفيعه إلى الدرجة الأعلى منها بعد سنتين على الأقل من حلوله في تلك الدرجة ، على أن يقدم القاضي الذي سيرفع من الدرجات الثانية وحتى الخاصة بخفا تقوينا مبكراً يناقش فيه بنجاح من قبل لجنة من ثلاثة أعضاء ينتدب المجلس اثنين منهم من بين أعضاء يمين أحد عشر رئيساً للجنة وينتدب مجلس إدارة المعهد القضائي من بين أعضاء العضو الثالث في اللجنة .

المادة ٩ - تعدل المادة ٢١ من القانون الأصلي بإضافة الفقرة ١ - وأضفة الفقرة ٢ التالية إليها :

ب - لا يجوز نقل أي قاض إلى محكمة التمييز إلا إذا عمل في محكمة الاستئناف مدة لا تقل من سنتين ، كما لا يجوز نقل أي قاض إلى محكمة الاستئناف إلا إذا عمل في محكمة البداية أو محكمة الجنايات الكبرى مدة لا تقل عن ثلاث سنوات حيثما كان ذلك ممكناً .

المادة ١٠ - تعدل المادة ٢٢ من القانون الأصلي بإضافة الفقرة ٢ التالية إليها : -

د - يجوز إنداب القاضي للتدريس في المعهد القضائي الأرميني والجامعات بقرار من المجلس بناء على تشييع الوزير .

المادة ١١ - يلغى نص المادة ٤٣ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -

#### المادة ٤٣ -

على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر تستمر خدمة كل من رئيسي محكمة التمييز والعدل العليا والقضاة فيهما ورئيسي النيابة العامة والإدارية ورؤساء محكم الاستئناف حتى اكمله الترقية والسبعين من العمر كما تستمر خدمة أي قاض آخر حتى اكمله الترقية والسبعين من العمر وتنتهي خدمة كل من أولئك الرؤساء والقضاة حكما غير قهرا للتدبير عند بلوغه السن المحددة له ودون الحاجة إلى أي قرار بقهاتها من أي جهة من الجهات على أن لا يؤثر ذلك في انتهاء خدمته أو إنهائها قبل ذلك لأي سبب آخر بموجب التشريعات المعمول بها بما في ذلك المرض .

المادة ١٢ - يلغى نص المادة ٤٤ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -

#### المادة ٤٤ -

١ - تبدأ العطلة القضائية السنوية من اليوم الأول من شهر تموز من كل سنة وتنتهي في اليوم الثلاثين من شهر أيلول من السنة نفسها ولكل قاض الحصول على اجلته السنوية خلال هذه المدة وتنتج بقرار من الوزير بناء على تشييع رئيس المحكمة المختص .

ب - يقدم القاضي طلب الحصول على اجلته السنوية إلى رئيس المحكمة قبل خمسة عشر يوما على الأقل من بداية العطلة القضائية ليحيله رئيس المحكمة إلى الوزير مع رايه في الطلب مع مراعاة تنظيم سير العمل في المحكمة والاستمرار في نظرها القضايا المستعجلة التي يعينها رئيس المحكمة .

ج - تحدد تغية المحامين اجلة المحامين خلال العطلة القضائية في الفترة المنصوص عليها في الفقرة ١ من هذه المادة على أن لا تزيد الاجلة على خمسة وأربعين يوما في السنة .

د - تطرح المحاكم خلال العطلة القضائية بتأجيل قضايا المحلي الذي يستعمل اجلته القضائية خلال العطلة القضائية .

٢٥-١٢-١٩٩٠ م .

#### الحسين بن طلال

رئيس الوزراء وزير الدفاع مهر بخوان	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية سالم مسامحة	نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية مروان القاسم	ولي العهد الاجتماعية عبدالمجيد الشريفة
وزير الدولة رئيس الوزراء حكمت السكاك	وزير الاشغال العامة والاسكان عبد الرؤوف الروابدة	وزير التوطين ابراهيم ايوب	وزير دولة للشؤون البرلمانية الشيخ عبدالباقى جوي
وزير الاستلام ابراهيم مزالدين	وزير المالية باسل جردانه	وزير الصناعة والتجارة د. زياد فريز	وزير الدولة للشؤون البرلمانية الشيخ عبدالباقى جوي
وزير التربية والتعليم والعالمية العالي د. محمد حمدان	وزير المعدل يوسف الجبيش	وزير الشؤون الاجتماعية والشؤون والمؤسسات الاسلامية الشيخ علي القحطاني	وزير العمل قسيم مبيدات
وزير السياحة والآثار عبدالكريم الكاراني	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة عبدالكريم الدخمي	وزير المياه والري المهندس داود خلف	وزير التنمية والامتنان نور ابو الهدي
وزير الطاقة والشؤون المدنية فايز الطاهر	وزير الزراعة د. سليمان عزبيات	وزير الثقافة د. خالد الكركي	وزير التخطيط د. خالد امين عبدالله

هكذا عنه الأصل

## محسن الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب  
تصادق على القانون الاتي وتصدر  
بأصداره وأخضعه إلى قوانين الدولة

قانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٠  
قانون معدل لقانون استقلال القضاء

### المادة ١ -

يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون استقلال القضاء لسنة ١٩٩٠ ) ويقرأ مع القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ، الملحق اليه فيما يلي بالقانون الأصلي وسيطرا عليه من تعديل كل قانون واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

### المادة ٢ -

تعديل الفقرة ب من المادة ٦ من القانون الأصلي بالقراءة الثانية - خمسة - الواردة فيها والاستعاضة عنها بكلمة - سبعة - .

١٩٩٠ - ١٢ - ٢٥ م

### الحسين بن طلال

رئيس الوزراء مبداء الجيد الشريفة	نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية مروان القاسم	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية سالم مساعده	رئيس الوزراء وزير الدفاع مقر بقران
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكيم السليمان	وزير التوجيه ابراهيم ايوب	وزير الاشغال العملة والاسكان مبداء الزوف الزايدة	وزير المصحة
وزير دولة للشؤون البرلمانية الشيخ عبد الباقي جبو	وزير الصناعة والتجارة د. زياد فريز	وزير المالية باسل جردانه	وزير الاعمال ابراهيم عز الدين
وزير التعليم ابراهيم الكيلاني	وزير الشؤون الإسلامية المسجد	وزير المسجد	وزير التربية والتعليم ابراهيم الكيلاني
وزير النقل والاتصالات عبد الوهاب الهندي	وزير المياه والري المهندس داود خلف	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة عبد الكريم القاسم	وزير السياسة والاعمال عبد الكريم الكباريتي
وزير السياحة والتراث عبد الوهاب الهندي	وزير الثقافة د. خالد الكركي	وزير الزراعة د. منهلان عزيقات	وزير الطاقة والوقود الطاهر الطاهر

تعليمات رقم ٤ لسنة ١٩٩٠

تعليمات لجان رعاية شؤون المساجد في المملكة

صادرة من مجلس الاوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية بمقتضى المادة ١٢ فقرة ب من نظام الاوقاف رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٦ والمعدل بموجب النظام المعدل رقم ١١ لسنة ١٩٨٨ .

المادة ١ - تسمى هذه التعليمات - تعليمات لجان رعاية شؤون المساجد في المملكة لسنة ١٩٩٠ - ويعمل بها من تاريخ ١٦-١٢-١٩٩٠ .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الوزارة	وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية
الوزير	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية
الأمين العام	أمين عام الوزارة
مديرية الاوقاف	مديرية الاوقاف في المحافظة أو اللواء
مدير الاوقاف	مدير الاوقاف في المحافظة أو اللواء
المسجد	أي مسجد مملوك في المملكة

المادة ٣ - تشكل لكل مسجد في المملكة لجنة تسمى - لجنة رعاية شؤون المسجد - لتحقيق رسالة المسجد في المجتمع من خلال الاشراف على شؤون المسجد على النحو التالي :-

- تتبع أوامر المادة والأخوة بين رواد المسجد واصلاح ذات البين وتحقيق التكافل الاجتماعي .
- ب - التعاون مع موظفي المسجد للقيام بواجباتهم .
- ج - توعية اهل التي يكونوا لجنة مصلحة في المجتمع .
- د - الاهتمام بنظافة المسجد وساحاته والمراعى التابعة له وتأمين احتياجه الضرورية .
- هـ - انكاف روح التضحية والجهاد والتمسك بين ابناء الحي ورفع الروح المعنوية والتركيز على العمل الإسلامي في التضحية والتفاني بين ابناء الحي .
- و - المحافظة على حرمة المسجد وتنزيهه عملاً يليق به من موضى أو تشويش .
- ز - الاهتمام بالعلاقات الاجتماعية بين ابناء الحي وزيارة المرضى والمفارقة في الانراح والانتراح .
- ح - العمل على توثيق صلة اهل الحي بالمسجد وتنشيط دوره في حياة الناس من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر .
- ط - احياء المناسبات الإسلامية واجراء المسابقات الدينية والثقافية .
- ي - تشجيع نشاط دار القرآن الكريم في المسجد وتأمين مستلزماتها بالتعاون مع المشرف .
- ك - العمل على ترسيخ استهلاك المياه والكهرباء وحث المصلين على ذلك .
- ل - حصر العقائد الفقرة في الحي وتقديم المساعدات لها بالتعاون مع لجان الزكاة .

المادة ٤ - تقوم لجنة رعاية شؤون المسجد - لجان رعاية شؤون المساجد - بالقيام بجميع المهام التي هي من اختصاصها ولا يترتب على ذلك أية مسؤولية على لجان رعاية شؤون المساجد .

المادة ٥ - تقوم لجنة رعاية شؤون المسجد - لجان رعاية شؤون المساجد - بالقيام بجميع المهام التي هي من اختصاصها ولا يترتب على ذلك أية مسؤولية على لجان رعاية شؤون المساجد .

هكذا منه الأصل



ج - القيام بالرحلات الدينية والثقافية والعلمية كالحج والمعرة وزيارة المواقع التاريخية الاسلامية .

د - عقد دورات في الاسعاف والدفاع التطوعي والتدريب على اعمال الجيش الشعبي بلتمسكون مع الجهات المختصة .

هـ - اي نشاطات اخرى تحقق رسالة المسجد لدى المجتمع .

المادة ٥ - تشكل لجنة رعية شؤون المسجد بقرار من الوزير بناء على تنسيب مدير الاوقاف على ان لا يقل عدد الاعضاء عن خمسة ومن بينهم اسم المسجد - مقررا للجنة ويختار من بينهم رئيس اللجنة ويرامى في تشكيلها تمثيل واسع لفئات المصلين في المسجد .

المادة ٦ - ١ - تقوم لجنة رعية شؤون المسجد بجمع التبرعات بموجب ايصالات معتمدة من الوزارة او بواسطة صندوق جمع التبرعات .

ب - تودع احوال التبرعات في حساب باسم لجنة رعية شؤون المسجد في احد البنوك الاسلامية يتم فتحه بقرار من مدير الاوقاف .

ج - تمسك لجنة رعية شؤون المسجد سجلات امولية تفيد بميها الايرادات والمصروفات وترسل نسخة منها الى مديرية الاوقاف مرة كل ثلاثة اشهر .

د - ترسل نسخة من القرارات والاتفاقيات التي تبرمها اللجنة الى مديرية الاوقاف المختصة ومدير الاوقاف حق الاعتراض او طلب تصحيحها او ايقاف تنفيذها .

هـ - يتم الصرف بقرار من لجنة رعية شؤون المسجد باغلبية الاعضاء وتوقع التعاويل ومستندات الصرف من مدير الاوقاف ورئيس اللجنة واحد الاعضاء تفضل له اللجنة .

المادة ٧ - تشكل لجنة محلية لرعاية شؤون المسجد في كل مديرية اوقاف برئاسة مدير الاوقاف ومضوية عشرة من رؤساء لجان المسجد يتم انتخابهم لمدة سنتين من قبل جميع رؤساء لجان رعاية المسجد في مديرية الاوقاف وتجتمع هذه اللجنة مرة كل ثلاثة اشهر وتتولى ما يلي :

- ١ - انتخاب ممثلي اللجنة في اللجنة المركزية للمحافظة .
- ٢ - مناقشة خطة عمل رعية المسجد في مديرية الاوقاف .
- ٣ - تقييم عمل لجان رعاية المسجد في المحافظة السابقة .
- ٤ - القيام بنشاطات مشتركة في المحافظة او اللواء مثل حملات نظافة المسجد وتدريب الدفاع المدني والجيش الشعبي وغير ذلك .

المادة ٨ - ١ - تشكل في المملكة لجنة مركزية عابدة لرعية المسجد برئاسة الوزير ومضوية كل من :

- معطوفة الابن العام
- المختص العام
- مدير عام صندوق الزكاة
- المديرية في مركز الوزارة
- مدير اوقاف

ومضوية من اعضاء اللجنة المحلية لرعية شؤون المسجد في كل مديرية من مديريات الاوقاف وتجتمع هذه اللجنة مرتين على الاقل في السنة وتتولى هذه اللجنة ما يلي :

- ١ - وضع خطة عامة لعمل لجان رعية المسجد .
- ٢ - مناقشة نشاطات لجان رعية المسجد وتقييم عملها .
- ٣ - مناقشة الوضع العام للمساكن .
- ٤ - اي امور اخرى يرى الوزير مناقشتها .

المادة ٩ - للوزير دعوة رؤساء لجان رعية المسجد في المملكة الى اجتماع عام لمناقشة اي امور مستعصية .

المادة ١٠ - اذا طرأت اي حلة لم تعالجها هذه التعليمات يتعرض على الوزير لاتخاذ القرار المناسب .

\* اقر مجلس الاوقاف والشؤون والمؤسسات الاسلامية هذه التعليمات في جلسته رقم ٩-١١-٩٠ تاريخ ١٢-١-١٩٩٠ .

هكذا منه لأصل